إضاءات على القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٩م بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة قطر

(غسل الأموال- طريقته- مصادره- العقوبة- جهود دولة قطر في مكافحته)

الباحث/ عبد اللّه يوسف العبيدلي

حاصل على ماجستير في القانون الدولي الخاص- جامعة أبردين- إسكتلندا

(ISSN: 2537 - 0758)

إضاءات على القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٩م بشأن غسل الأموال وتمويل الارهاب في دولة قطر

(غسل الأموال- طريقته- مصادره- العقوبة- جهود دولة قطر في مكافحته)

الباحث/ عبد الله يوسف العبيدلي

المخلص:

تبذل الدول جهود مضنية من أجل مكافحة غسل الأموال، وتختلف الجهود من دولة إلى أخرى إلا أنها تصب في مصب واحد وهو القضاء وتجفيف منابع غسل الأموال، وذلك لخطورتها على الأمن المجتمعي من جميع النواحي فهي الستار الذي يتغطى به التنظيمات الأصولية ومهربي المخدرات والمجرمين بشتى أنواعهم.

ومع التطور الذي نعيشه في شتى نواحي الحياة تطورت أساليب المجرمين في غسل الأموال فلم تعد أساليبهم نفسها التي كانت منذ قرن مضى بل استفادوا كثيراً من التطور التكنولوجي ومن الثغرات في القانون ولاسيما القوانين التي تعاني من الجمود في التحديث.

وقد تصدت دولة قطر للتطور الاجرامي في غسل الأموال فسنت العديد من القوانين لمكافحتها بداية من بداية من القانون رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٢م بشأن مكافحة غسل الأموال، وبعدها القانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٠م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأخيرا القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٩م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ومن خلال بحثنا سنوجز النشأة التاريخية لغسل الأموال وكيف انتشر على الساحة العالمية وكذلك سنسلط الضوء على مفهوم غسل الأموال والمعنى اللغوي له من خلال ما توصلنا له من المراجع اللغوية والعلمية، ومفهوم غسل الأموال وفق القانون القطري وما هو غسل الأموال حسب ما عرفته المنظمات الدولية وسنطرح تساؤل عن السبب

الذي جعل المشرع القطري يعتبر جريمة غسل الأموال جريمة مستقلة وليست بجريمة أصلية.

وبعد ذلك سنتحدث عن نشأة اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفق القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٩م وعن اختصاصاتها وعن جهود دولة قطر في مكافحة غسل الأموال والاشادة بهذه الجهود دولياً من قبل المنظمات الدولية –fatf menafatf.

الكلمات الافتتاحية: غسل أموال– مشروعة- fatf- menafatf

Research summary:

States are making strenuous efforts to combat money-laundering. Efforts vary from State to State, but they are in the same position: the judiciary and the draining of money-laundering sources, because of their danger to social security in all respects. With the evolution in various aspects of life, criminals' methods of money-laundering have evolved, no longer being the same as a century ago, but benefiting greatly from technological development and gaps in the law, especially laws that are stagnant in modernization.

The State of Qatar has responded to the criminal development in money-laundering and has enacted numerous laws to combat it from the beginning of Law No. 28 of 2002 on combating money-laundering, after which Law No. 4 of 2010 on combating money-laundering and the financing of terrorism, and finally Law No. 20 of 2019 on combating money-laundering and the financing of terrorism. Through our research, we will summarize the historical development of money-laundering and how it has spread on the global scene.

We will also highlight the concept of money-laundering and its linguistic meaning through our language and scientific references. And the concept of money-laundering in accordance with Qatari law and what money-laundering is as defined by international organizations, and we will ask why Qatari legislation makes money-laundering a separate crime rather than an original crime.

(ISSN: 2537 - 0758)

We will then talk about the establishment of the National Committee to Combat Money Laundering and the Financing of Terrorism in accordance with Law No. 20 of 2019, its terms of reference and Qatar's efforts to combat money-laundering and commend these efforts internationally. These efforts are commended internationally by international organizations fatf-menafatf.

Keywords: money laundry - lawful– fatf- menafatf.

النشأة التاريخية:

ظهر في عشرينات القرن الماضي في الولايات المتحدة الامريكية في مدينة شيكاغو أول مره مصطلح غسل الأموال، وذلك حينما قررت إحدى عصابات الجريمة المنظمة شراء محلات لمغاسل الملابس حيث كان افراد العصابة في نهاية كل يوم يقومون بإضافة الأموال التي قاموا بتحصيلها نتيجة تجارتهم بالممنوعات إلى أرباح المحل ليتم تنظيفها من غير أن يثيروا الشك والريبة في أمرهم وامر المبالغ المالية المودعة في حسابهم وكأنها متحصلة من نشاط تجاري مشروع.

ولقد أستخدم تعبير غسل الأموال في إطار قانوني– لأول مرة– في إحدى القضايا بالولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨٢م واشتملت على مصادرة أملاك غسلت من عمليات الكوكايين الكولومبي[١].

ما هو غسل الأموال؟

لغةً[٢]: التنظيف والتنقية وإزالة الوسخ ونحوه.

شرعاً[٣]: إفاضة الماء على الشيء

---

[١] **لواء/ عصام الترساوي** "أوراق لم تنشر عن غسل الأموال" مكتبة الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، ١٩٩٦، ص١٧

[٢] معجم الدوحة التاريخي للغة العربية (dohadictionary.org)

[٣] ((التوقيف على مهمات التعاريف)) للمناوي (ص: ٥٣٧).

قانوناً: تتعدد تعاريف غسل الأموال سواء من قانون سابق إلى قانون معمول به أو من دولة إلى أخرى أو من بين المنظمات الدولية وإن كانت كلها تدور حول إطار واحد الا وهو إضفاء المشروعية على الأموال التي تم تحصيلها بطرق غير قانونية ومشروعة نتيجة جرائم يعاقب عليها القانون فنجد مثلاً في دولة قطر جاء في المادة الثانية من القانون[٤] رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٩ بأن غسل الأموال كل من قام عمداً بأي من الأفعال التالية:

١- تحويل الأموال أو نقلها مع العلم بأنها متحصلات جريمة أو أي من أفعال الاشتراك في هذه الجريمة، بقصد إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لتلك الأموال، أو مساعدة أي شخص قام بارتكاب هذه الجريمة على الإفلات من العواقب القانونية لأفعاله.

٢- إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للأموال أو مصدرها أو مكانها أو طريقة التصرف فيها أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها، مع العلم بأنها متحصلات جريمة

٣- اكساب الأموال أو حيازتها أو استخدامها مع العلم وقت تسلمها أنها متحصلات جريمة.

٤- الاشتراك أو الارتباط أو التواطؤ أو المساعدة أو التحريض أو التسهيل أو تقديم المشورة أو التعاون أو المساهمة أو التآمر في ارتكاب أو الشروع في ارتكاب أي من الأفعال المحددة في هذه المادة.

دولياً فقد تم عرف مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات جريمة غسل الاموال بأنها[٥]:

"تحويل الأموال في إخفاء أو تمويه مصدر العائدات التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة، بحيث يبدو أنها تأتت من مصادر مشروعة. وغالبا ما يكون واحدا من مكونات جرائم خطيرة أخرى مثل الاتجار بالمخدرات أو النهب أو الابتزاز".

---

[٤] القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٩م بشأن غسل الأموال.

[٥] اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨ مادة ٣.١

(ISSN: 2537 - 0758)

أما عن منظمة الإنتربول[٦]:

"فقد عرفت غسل الأموال بأنه إخفاء أو تمويه مصدر العائدات التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة، بحيث يبدو أنها تأتت من مصادر مشروعة. وغالبا ما يكون واحدا من مكونات جرائم خطيرة أخرى مثل الاتجار بالمخدرات أو النهب أو الابتزاز".

ومن خلال ما سبق ذكره من تعاريف يتبين بأن جريمة غسل الأموال تتم حين يقوم المجرم بممارسة تجارة مخالفة للقانون أو يحصل على المال بطريقة غير مشروعة، ومن ثم يدخل في عمليات اقتصادية ليست من أجل الربح والكسب المشروع لا بل من جل ان يخرج وقد حصل من هذه التجارة على المال الذي يستطيع الإعلان عنه على أساس انه مغسول ونظيف بغض النظر عن خسارته للتجارة فهو بهذا المبلغ يستطيع من خلاله ان يشتري ويبني العقارات ويصبح من أصحاب الملايين والمليارات ويمارس بعد ذلك نشاط تجاري متوافق مع القوانين من هذا المال الذي تم غسله.

هل القانون القطري اعتبر جريمة غسل الأموال جريمة مستقلة أم جريمة أصلية؟

ومما سبق ذكره يتبين لنا من أن المشرع القطري اعتبر جريمة غسل الأموال جريمة مستقلة عن الجريمة الاصلية وذلك بسبب اضرارها الكبيرة على الاقتصاد الوطني وانتشار الفساد المالي والاداري الامر الذي ينعكس سلباً على صورة الدولة امام المجتمع الدولي. ونتفق مع الشرع القطري حين اعتبر جريمة غسل الأموال بالجريمة المستقلة عن الجريمة الأصلية لما لها من خطورة كما أسلفنا سابقاً على البلاد. وقد جاء ذلك متفقاً مع التشريعات الخليجية المنظمة لمكافحة غسل الأموال نذكر منها ما جاء في نظام[٧] غسل الأموال بالمملكة العربية السعودية، والمرسوم بقانون[٨] رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٨ في شأن

---

[٦] غسل الأموال (interpol.int)

[٧] المادة الرابعة من نظام مكافحة غسل الأموال الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٠) لسنة ١٤٣٩هـ.

[٨] البد (٢/٢) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٨م في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة.

مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعية.

فمن الناحية الأمنية فهي تعتبر من الجرائم المستحدثة والتي تتطور بشكل سريع جداً يوماً بعد يوم الامر يجعل تركيز الجهاز الأمني يزيد من عدد منسوبيه المدربين والمؤهلين فنياً وتقنياً لمواجهتها وهو الأمر الذي يستنزف الكثير والكثير من ميزانية الدولة.

أما من الناحية السياسية فقد يلجأ بعض السياسيين إلى غسل الأموال لتمويل تنظيمات إرهابية وأصولية لزعزعة الأمن والاستقرار في الدولة وكذلك شراء الذمم الإعلامية لتغطية سوءتهم وتلميعها. وكذلك قد تصبح وسيلة لبعض السياسيين للوصول للمجالس البرلمانية مما يسبغ عليهم الحصانة وهو الامر الذي سيتم استغلاله من اجل توفي غطاء لنشاطاتهم المشبوهة

أما عن الناحية الاقتصادية فقد تتسبب بهجرة رأس المال الأجنبي من البلاد وإنهيار الأسواق المالية وتؤدي إلى خفض قيمة العملة الوطنية ورفع السلع فيها.

مصادر غسل الأموال:

بالنظر إلى القانون الملغي[٩] نرى بأن المشرع القطري قد حدد في مادته الثانية في الفصل الثاني **والتي جاءت كالتالي:**

١- كافة الجنايات.

٢- الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية الموقعة والمصدق عليها من الدولة.

٣- جرائم النصب والاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والغش والتزوير والابتزاز والسطو والسرقة والاتجار بالمسروقات والاتجار غير المشروع بالسلع

[٩] رقم (٤) لسنة ٢٠١٠ بشأن إصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

(ISSN: 2537 - 0758)

الأخرى وتقليد المنتجات وقرصنتها والتهريب والاستغلال الجنسي والجرائم البيئية والتهرب الضريبي وبيع الآثار والمتاجرة فيها والتلاعب بالأسواق والتستر التجاري.

** ونتفق مع المشرع القطري حين وسع من محل جريمة غسل الأموال على عكس ما جاء في القانون السابق وذلك لأن جريمة غسل الأموال من الجرائم المستجدة والتي تتطور مع تطور الوقت.

مراحل عملية غسل الأموال[١٠]:

غسل الأموال جريمة شأنها شان كل الجرائم لها اسلوبها الخاص في طريقة الاعداد والتحضير وطريقة التنفيذ

١- مرحلة الإيداع (placement):

وهي اول مراحل غسل الأموال وأصعبها لأنها دائمة تكون تحت ملاحظة السلطات الأمنية والمالية في البلاد حيث يعمد غاسل الأموال والذي تحصل على المال بطريقة غير مشروعة بإيداع المال في البنوك او البورصة او شراء المجوهرات والسيارات الفارهة والعقارات وما نحوها من الأشياء السلع ذات السعر المرتفع وما غلا ثمنه وخف وزنه ومن ثم يقوم ببيعها بثمن لا يساوي قيمتها الحقيقة خاسراً بذلك ربع او نصف القيمة الحقيقية لها.

٢- مرحلة التمويه (layering):

تأتي هذه المرحلة ثانياً حيث يعمد غاسلوا الأموال إلى التمويه بحيث يقومون لتقسيم دفعات الأموال بدل من ان يتم إيداعها دفعة واحدة يقوموا بإيداعها على شكل دفعات صغيرة وذلك تجنب من ان يتم اكتشافهم من قبل مسؤولي المراقبة المالية في البنوك فنراهم تراه يقومون بالإيداع في أيام متفرقة أو على عدة حسابات تعود لعميل واح او عن طريق تحويل هذه الأموال الى عملات لدول ضعيفة اقتصادياً.

---

[١٠] غسل الأموال (unodc.org)

٣- مرحلة الإدماج (integration):

تعتبر هذه المرحلة هي الختام لغاسلوا الاموال حيث يتم دمج هذه الأموال ضمن دورة اقتصادية ويكون لها عوائد ومردود مالي طبيعي ويكون من الصعب جداً التمييز بين تلك الأموال غير المشروعة والأموال المشروعة سواء كانت في الحساب المصرفي او العائد التجاري للشركات او عمليات البيع. وبهذا يكون هذا المال الذي تم تحصيله بطرق مخالفة للقانون (مال قذر) مال نظيف جاء بطريقة مشروعة.

أركان جريمة غسل الأموال[١١]:

حتى ينبغي ان نسبغ على الفعل الآثم لجريمة غسل الأموال يجب أن يتوافر لهذه الجريمة أركان شانها شأن أي جريمة ترتكب وهي (الركن المعنوي والمتمثل في أن يكون الفاعل عازماً على ارتكاب الفعل والركن المادي والذي يتكون من أولاً سلوك إجرامي يتمثل في ما أورده المشرع القطري في المادة الثانية من القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٩م والذي نذكر منه على سبيل المثال لا الحصر إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقة للأموال أو مصدرها أو مكانها وكذلك تحويلها أو نقلها مع العلم أنها متحصلات جريمة.....، ثانياً النتيجة الجرمية ويتمثل فيفصل الأموال وغسلها من مصدرها الحقيقي وإخفاء وتمويه مصدر المال أو اكتسابه أو حيازته أو استخدامه مع أن الفاعل يعلم بأنه متحصل من جريمة، وثالثاً العلاقة السببية والتي نتيجته إخفاء حقيقة المال وإضفاء الشرعية عليه، أما عن الركن الشرعي أو القانوني فهو مستمد من المبدأ "لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون").

[١١] جريمة غسل الأموال وأثرها على المصلحة العامة، بحث مقدم للمؤتمر الدولي العلمي الثالث لكلية الشريعة والقانون بطنطا بعنوان "حماية المصلحة العامة في الشرعية الإسلامية والقانون الوضعي"، إعداد الدكتور باب مصطفى عبد المنعم الحكيم ص ٢٠٨

(ISSN: 2537 - 0758)

قضايا من الواقع:

نظراً لصرامة تطبيق قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة قطر ويقظة وزارة الداخلية وتعاون الجهات الأخرى معه فإنه من أندر النوادر ان ترتكب جريمة غسل الأموال وهذا ما وجدناه من خلال بحثنا في البوابة القانونية القطرية[١٢] فلم نجد أي حكم من المحاكم القطرية. وبما ان النظام القانوني في دولة قطر مشابه للنظام القانوني في جمهورية مصر العربية قررنا الاستشهاد ببعض الوقائع عن قضية غسل الأموال فكانت القضية التالية[١٣]:

- ورد للإدارة إخطار من وحدة غسل الأموال بالنبك المركزي ان السلطات الهولندية تشكت في قيام شخص لبناني الجنسية بتحويل مبلغ ٨٥٠ ألف يورو و٥٧٧ ألف جنيه إسترليني من حساباته ببعض البنوك المصرية إلى حساب بعض الأشخاص في هولندا وانجلترا تبين تورطهم في وقائع احتيال في هولندا.
- اسفرت التحريات عن قيام المتحري عنه بإيهام صاحب احدى شركات الادوية بإمكانية تمويل شركته بمبلغ ٧٠ مليون دولار وطلب منه تحويل مبلغ ٨٥٠ ألف يورو و٥٧٧٠٠٠ جنيه إسترليني لحسابي بهولندا وانجلترا حتى يمكن فك الودائع التي ستستخدم في التمويل.
- بعد تقنين الإجراءات تم ضبط المذكور وبحوزته مجموعة من المستندات المزورة المرتبطة بالواقعة محل الفحص وخطابات صمان مزورة منسوبة لبنك باركليز قيمته ٣٠٠ مليون يورو ومجموعة من الشيكات البنكية المزورة قيمتها تتجاوز ٨٠ مليون دولار

---

[١٢] موقع الميزان الميزان | البوابة القانونية القطرية | تشريعات ومراسيم وقرارات | احكام محكمة التمييز | فتاوى وتأديب | مراجع قانونية | الجريدة الرسمية الصادرة من وزارة العدل(almeezan.qa)

[١٣] فن التحقيق الجنائي في الجرائم الإلكترونية، الدكتور خالد ممدوح إبراهيم، دار الفكر الجامعي.

- حكم على المذكور بالسجن لمدة ثلاث سنوات عن تهمة تزوير الشيك وجاري محاكمته في قضية غسل الأموال (وذلك لان القانون المصري اعتبر جريمة غسل الأموال مستقلة عن الجريمة المصرية).

اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب[١٤]:

تأسست اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب[١٥] وذلك استنادا للقانون الصادر آنذاك (٢٨) لسنة ٢٠٠٢م، وتم إعادة تشكيلها وذلك بموجب القانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٠م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك ليتماشى مع معايير مجموعة العمل المالي (fatf). وفي العام ٢٠١٩ تم إعادة تشكيلها وذلك وفقاً للقانون الساري رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٩م

وقد نصت المادة (٢٩) من القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٩م بأن تشكل بمصرف قطر المركزي لجنة تسمى "اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" برئاسة نائب المحافظ وعضوية كل من:

١- ممثلين اثنين عن وزارة الداخلية أحدهما من مديري الإدارات المتخصصة بالوزارة ويكون نائب للرئيس.
٢- ممثل عن وزارة الخارجية.
٣- ممثل عن وزارة العدل.
٤- ممثل عن وزارة التجارة والصناعة.
٥- ممثل عن النيابة العامة.
٦- ممثل عن ديوان المحاسبة.
٧- ممثل عن مصرف قطر المركزي.

---

[١٤] المادة (٢٩) من القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٩م.
[١٥] عن اللجنة (namlc.gov.qa)

(ISSN: 2537 - 0758)

٨- ممثل عن جهاز أمن الدولة.

٩- ممثل عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

١٠- ممثل عن هيئة قطر للأسواق المالية.

١١- ممثل عن الهيئة العامة للجمارك.

١٢- ممثل عن الهيئة العامة للضرائب.

١٣- ممثل عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

١٤- مدير عام هيئة تنظيم الاعمال الخيرية.

١٥- رئيس وحدة المعلومات المالية.

ولقد حرص المشرع القطري على ان تكون اللجنة تضم في عضويتها ممثلين عن جهات حكومية معنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وجهات لإنفاذ القانون، وجهات رقابية على القطاع المالي والغير مالي، ومؤسسات حكومية أخرى معنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

أما عن اختصاصات اللجنة فقد جاءت حصراً كالتالي[١٦]:

١- إعداد التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، والإشراف على إنجازه، وتوثيق نتائجه وتعميمه وتحديثه، وتلتزم السلطات المختصة بموافاة اللجنة بما تطلبه من بيانات ومعلومات، والمشاركة معها في إنجاز التقييم وتنفيذ مخرجاته.

٢- وضع استراتيجية وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل في الدولة، تستند إلى مخرجات التقييم الوطني للمخاطر، وبما يتوافق مع المعايير الدولية، ومتابعة تنفيذها.

[١٦] المادة (٣٠) من قانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٩م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب

٣- الإشراف على التنسيق بين السلطات المختصة والتعاون وتبادل المعلومات فيما بينها على مستوى صنع السياسات وتنفيذها وعلى المستوى التشغيلي وتطوير الأنشطة وتنفيذها من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، مع مراعاة التوافق مع تدابير حماية البيانات والمعطيات الشخصية، وغيرها من الأحكام المماثلة.

٤- دراسة ومتابعة التطورات الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، ورفع التوصيات إلى السلطات المختصة بشأن تطوير التعليمات والضوابط التنظيمية الصادرة عنها، واقتراح التعديلات التشريعية، بما يتلاءم مع هذه التطورات.

٥- تمثيل الدولة في الاجتماعات وأنشطة المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٦- التنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب في كل ما يتعلق بالاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية ذات الصلة بمكافحة تمويل الإرهاب.

٧- التنسيق مع هيئة الرقابة الإدارية والشفافية في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٨- جمع وتصنيف وتحليل البيانات والإحصاءات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وطلب البيانات ذات الصلة من السلطات المختصة سواء كانت ممثلة باللجنة أم لا، وذلك لاستخدامها في إعداد التقييم الوطني للمخاطر والاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وغير ذلك من الأغراض المتعلقة باختصاصاتها.

٩- تنسيق واستضافة البرامج التدريبية الوطنية الرامية إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

(ISSN: 2537 - 0758)

العقوبات

افرد المشرع القطري في القانون السالف ذكره في فصله الحادي عشر باباً للعقوبات على من تمت إدانتهم بجرائم غسل الأموال وسنبين من خلال هذا الجرائم التي تقع على من يثبت ادانتهم بجريمة غسل الأموال (١٧)

وبما ان بحثنا تناول جريمة غسل الأموال وبخاصة من ارتكب الجرائم المنصوص عليها في (٢) من هذا القانون فإن المشرع القطري أورد في المادة (٧٨) بأنه "يعاقب بالحبس لمدة لا تجاوز عشر سنوات، وبالغرامة التي لا تقل عن (٢,٠٠٠,٠٠٠) مليوني ريال ولا تزيد على (٥,٠٠٠,٠٠٠) خمسة ملايين ريال أو ضعف قيمة الأموال التي تم غسلها، أيهما أكثر".

تجدر الإشارة بأن المشرع القطري أورد في المادة (٧٥) من القانون نص بأنه مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، تطبق العقوبات المنصوص عليها في هذا الفصل على الجرائم المبينة به. وكذلك استثنى المشرع القطري في المادة (٧٦) العقوبات المنصوص ل بأنه لا تخضع جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب لأحكام المادة (٨٥) من قانون العقوبات[١٨].

جهود دولة قطر في مكافحة غسل الأموال:

نظرا للأثار السلبية لعملية غسل الأموال محلياً وإقليمياً ودولياً فإن دولة قطر لم تألوا جهدا من اجل التضيق على هذا النوع من الإجرام والقضاء عليها فكانت محط إشادة في تقرير التقييم المتبادل لدولة قطر، الذي نشرته مجموعة العمل المالي (FATF)[١٩]

---

[١٧] المواد (٧٥– ٩٤) من قانون غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٩م.

[١٨] قانون العقوبات القطري رقم (١١) لسنة ٢٠٠٤م.

[١٩] تأسست مجموعة العمل المالي في باريس عام ١٩٨٩م وتهدف لوضع المعايير الدولية لمنع الأنشطة غير المشروعة والأضرار التي قد تلحق بالمجتمع وتوليد الإرادة السياسية اللازمة لإحداث الإصلاحات التشريعية والتنظيمية الوطنية في هذا المجالات.

ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF)[٢٠]، بجهود دولة قطر في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتمويل انتشار التسلح.

ويقيم التقرير، وفق بيان صادر عن مصرف قطر المركزي، مدى التزام وفعالية نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتمويل انتشار التسلح مع المعايير الدولية. كما يؤكد أن نظام المكافحة بدولة قطر ملتزم كليا أو إلى حد كبير مع جميع التوصيات الأربعين.

وبناء على ذلك، أفادت مجموعة العمل المالي بأن قطر لديها إطار قانوني وتنظيمي قوي جدا، مما يجعل دولة قطر أول دولة على مستوى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يتمتع نظامها بمستوى التزام كبير بجميع التوصيات الأربعين في هذه المرحلة من التقييم.. وأشادت مجموعة العمل المالي بهذا الإنجاز في بيانها الصادر في ٢٤ فبراير ٢٠٢٣[٢١].

ومن الجهود التي بذلتها الدولة من التضييق على من تسول له نفسه بممارسه الغش التجاري والتستر على أموال غير مشروعه بإنشاء سجلات تجارية وهمية من أجل غسل الأموال فقد تم إصدار القانون رقم قانون رقم (١) لسنة ٢٠٢٠ بشأن السجل الاقتصادي الموحد. وقد جاء في تعريف السجل الاقتصادي الموحد بأنه[٢٢]: السجل الذي تُجمع فيه نظائر السجلات المتعلقة بالمنشآت الاقتصادية والترتيبات القانونية والمنظمات غير الهادفة للربح وأصحاب المهن الحرة، أياً كانت الجهة المرخصة لها أو المسجلة بها، والسجل الموحد للمستفيدين الحقيقيين، وفقاً لأحكام هذا القانون.

---

[٢٠] تأسست في العام ٢٠٠٤م وتعمل على غرار مجموعة العمل المالي (FATF)، وهي مختصة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ومقرها مملكة البحرين.

[٢١] مجموعة العمل المالي تشيد بجهود قطر في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب(qna.org.qa)

[٢٢] المادة (١) من القانون رقم (١) لسنة ٢٠٢٠م بشأن السجل الاقتصادي الموحد.

(ISSN: 2537 - 0758)

ويأتي من جملة اهداف سن هذا القانون بسط رقابة الإدارة المختصة بوزارة التجارة والصناعة في إتاحة المعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيين لجهات إنفاذ القانون والسلطات القضائية، وللجهات الرقابية والمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة وفقاً للتعريف المحدد لها بالقانون المنظم لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وللهيئة العامة للضرائب، وغيرها من السلطات العامة، بناءً على طلب منها.ولا تتيح الإدارة المختصة المعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيين للمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة، إلا في حدود تنفيذها لتدابير العناية الواجبة المقررة قانوناً[٢٣].

الجدير بالذكر إلى أنه تماشياً مع الثورة التكنولوجية التي يشهدها العالم وفي سعي الدولة لتقليل استخدام العملة الورقية وأيضاً للسيطرة على تداول المال الغير مشروع في السوق فقد صدر القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢٢م (٢٤) بتنظيم استخدام النقد في المعاملات ويهدف القانون الى استخدام أداة الدفع البديلة للنقد في المعاملات من خلال المرور عبر النظام المصرفي، مثل الشيكات والتحويلات والبطاقات المصرفية وغير من المنتجات والخدمات المصرفية.

وقد تضمن القانون منع استخدام الاوراق والمسكوكات النقدية، وغيرها من الأدوات النقدية التي يُصدرها مصرف قطر المركزي، أو العملات الأجنبية المتداول في المعاملات التي يحددها مجلس الوزراء متى ما تجاوزت الخمسون ألف ريال وهي كالتالي[٢٥]:

١- بيع وشراء وتأجير العقارات وإجراء أية تصرفات عليها.

٢- بيع وشراء وتأجير المركبات بكافة أنواعها وأرقامها المميزة.

---

[٢٣] المادة (٧) من القانون رقم (١) لسنة ٢٠٢٠م بشأن السجل الاقتصادي الموحد.

[٢٤] القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢٢م بشأن تنظيم استخدام النقد في المعاملات.

[٢٥] قرار مجلس الوزراء رقم (١٠) لسنة ٢٠٢٢م.

٣- بيع وشراء وتأجير الوسائط البحرية.

٤- بيع وشراء وتأجير المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة والمجوهرات.

٥- بيع وشراء وتأجير الإبل والخيول والمواشي والصقور، سواء كانت مفردة أو متعددة.

وقد أفرد المشرع القطري في المادتين (٥، ٦) من القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢٢ عقوبات على من يخالف هذا القانون حيث جاءت العقوبات في المادة الخامسة "مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يُعاقب بالغرامة التي لا تزيد على (٣٠%) ثلاثين في المائة من قيمة المبلغ الذي دُفع نقدا، كل من تعامل بالنقد بما يخالف حكم المادة (٢) من هذا القانون. وتُضاعف العقوبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة، في حال تعمد تجزئة قيمة المعاملة أو النص على قيمة أدنى من قيمتها الحقيقية، بغرض التهرب من الحظر الوارد في المادة (٢)[٢٦] من هذا القانون".

أما المادة السادسة منه فقد نصت على "مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يعاقب بالغرامة التي لا تزيد على (١,٠٠٠,٠٠٠) مليون ريال، كل من خالف حكم المادة (٣) من هذا القانون"[٢٧].

الخاتمة

خلاصة ما سبق تبين لنا من ان مفهوم غسل الأموال يتطور مع تطور الزمن، وان المجرمين مثل ما يساعدهم التطور التكنولوجي في استخدام أبرع الأساليب واخطرها من اجل التملص من المراقبة المشددة من اجل منعهم من غسل الأموال واظهارها بمظهر

---

[٢٦] يُحظر استخدام النقد في المعاملات التي يصدر بتحديدها قرار من مجلس الوزراء متى جاوزت قيمتها (٥٠,٠٠٠) خمسين ألف ريال.
ويجوز بقرار من مجلس الوزراء، تعديل النصاب المنصوص عليه في الفقرة السابقة.

[٢٧] يجب على المحال التجارية التي تتم فيها أي من المعاملات، الاحتفاظ بالفاتورة والمستندات اللازمة لذلك محرراً بها أداة الدفع البديلة للنقد، وإتاحتها للسلطة المختصة عند الطلب.

(ISSN: 2537 - 0758)

نظيف لكي يعاد استخدامه على أساس شرعي، فإن على المشرع ان يتماشى مع التطور وذلك بتحديث القوانين والقرارات اللوائح التي تعمل على مكافحة غسل الأموال. فالمجتمع يتطور بسرعة يوماً بعد يوم والقانون يمر بمراحل تشريعية حتى يسن ويعدل ويلغى.

بقي لنا كلمة نقولها أن المال الحرام لا يدوم مهما كثر وما استساغه آكله فإن ذنب اكل الحرام عظيم عند الملك المنان فصاحبه لا تستجيب له دعوة ولا صدقة ولا صلة رحم بل هو من الذين تلفح وجوههم النار في يوم العرض والحساب فقد جاء في محكم كتابه: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي الأَرْضِ حَلاَلاً طَيِّباً وَلاَ تَتَّبِعُواْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ}[٢٨].

وقد قال عز وجل: {فَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللّهُ حَلالاً طَيِّبًا وَاشْكُرُواْ نِعْمَتَ اللّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ}[٢٩].

وقد وردت في الأحاديث النبوية الشريفة ما تنهي وتحرم عن أكل الحرام، فهذا هو الرسول الكريم خير البرية والأنام محمد ابن عبدالله قد قال: إنه لا يربو لحم نبت من سحت إلا كانت النار أولى به"[٣٠] وكذلك روي عن الرسول الكريم صل الله عليه وسلم: "لا يدخل الجنة جسد غذي بالحرام"[٣١].

التوصيات:

- المراجعة الدورية للتشريعات واللوائح من اجل مكافحة غسل الأموال وعدم حصر مفهوم غسل الأموال بل يجب عليهم التوسع فيه وذلك اسوة بالتشريعات الخليجية ومن بينها التشريع القطري حتى يتم سد باب استغلال الثغرات القانونية من قبل غاسلوا الأموال.

---

[٢٨] الآية الكريمة ١٦٨ من سورة البقرة.

[٢٩] الآية الكريمة ١١٤ من سورة النحل

[٣٠] رواه الترمذي (٥٥٨) وصححه الألباني.

[٣١] رواه البيهقي في شعب الإيمان.

- نرى بأن يتم زيادة البرامج التوعوية للمجتمع من مخاطر غسل الأموال والعقوبات المشددة على من يرتكبها ((فالوقاية خير من العلاج)).
- التعرف على أحدث الأساليب الناجعة في مكافحة غسل الأموال من الدول ذات التجارب الناجحة والمتطورة من قبل عمل زياراته من اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لها.

قائمة المراجع

م	اسم المرجع
	القرآن الكريم
١	الآية الكريمة ١٦٨ من سورة البقرة
٢	الآية الكريمة ١١٤ من سورة النحل
	الأحاديث النبوية الشريفة
١	صحيح الترمذي
٢	شعب الايمان، حديث البيهقي
	المصادر العلمية
١	القانون رقم (٢٨) لسنة م٢٠٠٢ بشأن مكافحة غسل الأموال بدولة قطر
٢	قانون العقوبات رقم (١١) لسنة ٢٠٠٤م بدولة قطر القطري
٣	القانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٠م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بدولة قطر
٤	القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٩ بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بدولة قطر
٥	القانون رقم (١) لسنة ٢٠٢٠م بشأن السجل الاقتصادي الموحد بدول قطر
٦	القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢٢م بشأن تنظيم استخدام النقد في المعاملات بدولة قطر
٧	قرار مجلس الوزراء رقم (١٠) لسنة ٢٠٢٢م

(ISSN: 2537 - 0758)

قوانين وأنظمة من دولة مجلس التعاون الخليجي

١ نظام مكافحة غسل الأموال الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٠) لسنة ١٤٣٩هـ بالمملكة العربية السعودية

٢ المرسوم بقانون اتحادي رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٨م في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة.

المراجع من الانترنت

١ أوراق لم تنشر عن غسل الأموال، مكتبة الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، ١٩٩٦م، جمهورية مصر العربية ص ١٧

٢ جريمة غسل الأموال وأثرها على المصلحة العامة، بحث مقدم للمؤتمر الدولي العلمي الثالث لكلية الشريعة والقانون بطنطا بعنوان "حماية المصلحة العامة في الشرعية الإسلامية والقانون الوضعي"، إعداد الدكتور باب مصطفى عبد المنعم الحكيم ص ٢٠٨

٣ معجم الدوحة التاريخي للغة العربية(dohadictionary.org)

٤ غسل الأموال (interpol.int) (موقع الشرطة الدولية الانتربول)

٥ مجموعة العمل المالي تشيد بجهود قطر في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (qna.org.qa) (موقع وكالة الانباء القطرية)

٦ عن اللجنة (namlc.gov.qa) (موقع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب القطرية)

٧ غسل الأموال(unodc.org) مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة

٨ الميزان | البوابة القانونية القطرية | تشريعات ومراسيم وقرارات | احكام محكمة التمييز | فتاوى وتأديب | مراجع قانونية | الجريدة الرسمية الصادرة من وزارة العدل (almeezan.qa)